

PUBLICATION: Al Imaar Wal Iktissad			COUNTRY: Lebanon
Date	Page/Section	Colour	Circulation
June 13, 2008	11	No	5000
			Frequency
			Weekly

إقرار نظام إدارة أموال الهيئة الناظمة للاتصالات

. اعتماد التقارير المالية الشهرية والسنوية.
. اعتماد البيانات المالية والمحاسبية المعتمدة في القطاعين العام والخاص في الوقت نفسه.
. إخضاع الحسابات لنظام التدقيق الداخلي والخارجي المستقل.
واقترحت وزارة المال "تطوير هذا القانون وتحديثه ليصبح متوافقاً مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراقبة على إدارة الأموال العمومية".
ولفتت الوزارة أخيراً، إلى أن اعتماد طريقة استدراج العروض كما هي مبنية في النظام تؤمن السرعة والمرونة والشفافية في أعمال التلريم والتنفيذ.

الأخرى اعتماده، وأخذ في الحسبان لدى تطوير القوانين والتشريعات الموجودة حالياً في لبنان، بالنظر إلى تمتعه بأفضل شروط الشفافية والفعالية والمحاسبة، مضيفاً أن "المشروع يتوافق مع أهم وأحدث المعايير العالمية المعاصرة".
وأشارت وزارة المال إلى أن النظام جاء منظوراً وحديثاً لجمّة:
. اعتماد قواعد المحاسبة الوطنية (التصميم المحاسبي العام) ومعايير المحاسبة في القطاع العام.
. اعتماد النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق، مماثل لقواعد المحاسبة في القطاع الخاص. . اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية.

أقرت وزارة الاتصالات ووزارة المال، نظام إدارة أموال "الهيئة المنظمة للاتصالات"، وقد رأت وزارة المال أن النظام يتجاوز بحدائته وتطوره قانون المحاسبة العمومية، وأكدت أنه ينسجم ويتوافق مع أحكام قانون الاتصالات الرقم 431 الصادر في 22 تموز، 2002 ومع المرسوم الرقم 14264 تاريخ 4 آذار، 2005 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة وتطبيقاً دقيقاً لأحكامه.
وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرها التنفيذي كمال شحادة، في بيان له، إن "النظام مثال يحتذى يمكن للمؤسسات العامة والهيئات الرسمية